

الأمراض الجلدية والتجميل: ضرورة تقنين وتنظيم ممارستها

دكتور/ قاسم عبد اللطيف الصالح

استشاري ورئيس مركز أسعد الحمد للأمراض الجلدية

ومن ضمن الإجراءات العلاجية الجديدة التي دخلت في تخصص الأمراض الجلدية تأتي أجهزة الليزر بأنواعها المختلفة في المقدمة حيث تكاد لا تخلوا منها عيادات الجلد الحديثة. والغريب (تاريخياً) أن أول من طبق استخدام الليزر في العلاج هم أطباء الجلدية، وكان ذلك من قبل طبيب مشهور في الولايات المتحدة الأمريكية.

ويضم الليزر العديد من الأجهزة التي تتفاوت في طول الموجه والتبريد وأمور تقنية كثيرة ليس المجال هنا لذكرها مما يجعل هذه الأجهزة صالحة لعلاج كثير من الأمراض الجلدية كإزالة صبغ الجلد المرضي وإزالة الوحمات الدموية في الجلد وأيضاً إزالة الندبات الجلدية وتحسين علامات التقدم في السن التي تظهر على الوجه وخلافه من التطبيقات العملية.

كما حلت أجهزة الليزر التي تستخدم لإزالة الشعر محل أجهزة حرق البصيلات الشعرية عن طريق التيار الكهربائي والذي كان يستغرق وقتاً طويلاً جداً في السابق.

وفي مجال آخر من الإجراءات العلاجية التجميلية التي أصبحت الآن تجرى من قبل أطباء الجلد المختصين تأتي زراعة الشعر والتي كثر استخدامها في الآونة الأخيرة ليس فقط من قبل الإناث ولكن أيضاً هناك كثير من الرجال يطلبونها ويقدمون على عملها.

ويقال أن أول من قام بعمليات زراعة الشعر كان الأطباء اليابانيون وذلك قبل عام ١٩٣٠، ولكن بسبب ظروف الحرب العالمية وصعوبة انتقال اللغة اليابانية إلى دول العالم الأخرى وأمريكا لم تصبح زراعة الشعر معروفة عالمياً إلا بعد عام ١٩٥٠.

وانضم إلى قائمة الإجراءات العلاجية التجميلية ضمن تخصص الأمراض الجلدية استخدام حقن البوتوكس لعلاج التجاعيد في منطقة الوجه خصوصاً،



دكتور/ قاسم عبد اللطيف الصالح

استشاري ورئيس مركز أسعد الحمد للأمراض الجلدية

لقد تطور علم الأمراض الجلدية تطوراً ملحوظاً في الأعوام الماضية ليس فقط في مجال التشخيص والعلاج ولكن أيضاً في كونه أصبح يضم ضمن تخصصاته العديدة الكثير مما يتعلق بتجميل الجلد وتحسين البشرة. وأصبح أطباء الجلد يعدون من ضمن أطباء التجميل في هذا المجال.

لقد أصبح طبيب الجلد المختص والذي تلقى تدريباً جيداً في جراحة وتجميل الجلد يقوم بعمليات تجميلية ما كان يقوم بها سوى جراحوا التجميل في الماضي القريب. فمثلاً أصبحت بعض الإجراءات العلاجية مثل زراعة الشعر وشفط الدهون مع استخدام التخدير الموضعي (التيومسينت) وكذلك إزالة الأورام الجلدية سواء الحميدة منها أو الخبيثة، وغيرها كثير، أصبحت من صميم عمل أطباء الجلد المؤهلين في هذا المجال.

الصالونات وغيرها والتي تمارس إجراءات علاجية لا تخضع لرقابة وزارة الصحة ولا يحق لأطباء التفتيش بالوزارة الدخول إليها والتفتيش عليها.

وتبقي هناك مسؤولية كبيرة ملقاة على عاتق المرضى، حيث لا يمكن الوصول لهذه الأماكن وإجراء التحقيق مع المتسببين في الضرر الصحي والمادي الناجم عن الإجراءات الخاطئة بها ما لم يتقدم المتضرر بشكوى إلى إدارة الخدمات الصحية الأهلية لتقوم الأخيرة بالاتصال بالجهات المعنية للتدخل القانوني.

كما أن المريض يتحمل جزءاً كبيراً فيما قد يحدث له نتيجة لهذه الممارسات الخاطئة، فما الذي يدفعه لطلب إجراءات علاجية دقيقة من صالونات التجميل؟ هل السبب هو قلة التكلفة المادية للإجراءات العلاجية بها؟ وكيف يقبل بهذه المخاطرة في أمور تتعلق بصحة الإنسان؟

أما عن دور وزارة الصحة فعليها التشدد في تطبيق النظم واللوائح التي تنظم عمل الأطباء في القطاع الأهلي والترخيص فقط للمختصين والمؤهلين علمياً للإجراءات العلاجية التجميلية من أطباء الجلد وجراحة التجميل، وعدم السماح لغير المؤهلين من العبث بصحة المرضى.

كما أنها ذاتها تستخدم أيضاً في علاج حالات فرط التعرق سواء في راحتي اليدين أو في الأبطين.

كما أن استخدام حقن المواد المألثة (Fillers) بأنواعها المتعددة في مناطق الوجه والشفاه وغيرها من المناطق أصبح من الأمور التي يتزايد عليها الطلب خاصة من الإناث وأصبح هذا الإجراء العلاجي من صميم عمل طبيب الجلد المختص في تجميل الجلد.

ونتيجة لهذا التوسع الكبير في الإجراءات العلاجية التجميلية وسهولة الحصول على المواد المستخدمة فيها فلقد أغرى المردود المادي الكبير الناتج عن استخدامها أغرى الأطباء عموماً على الإنخراط في هذا المجال ولم يعد ذلك مقتصرًا على المتخصصين في تجميل الجلد.

والأدهى والأمر أن العائد المادي الكبير للإجراءات التجميلية للجلد قد أغرى أناساً غير ذوي صلة بالطب أصلاً لإجراء بعضاً من تلك الأمور العلاجية، وأصبحت هذه الإجراءات العلاجية تمارس في صالونات التجميل حيث بتنا نسمع عن إجراء علاجات الليزر والشفرة وحقن البوتكس وحقن المواد المألثة (Fillers) من قبل هذه الفئات غير المتخصصة أو المصرح لها بالعمل الطبي.

ولنا أن نتوقع حجم المشاكل الناجمة عن دخول تلك الفئات في هذا المجال نتيجة عدم الأهلية وعدم التخصص وكذلك المضاعفات الناجمة عن سوء الممارسة والجهل بالأمور الطبية، فأصبحت الشكاوي التي ترد لأقسام الجلد تعتبر من واقع العمل اليومي للجان الطبية ولجان التحقيق بوزارة الصحة.

ويكاد لا يمضي شهر دون ورود كتب من الأدلة الجنائية وإدارة التحقيقات بوزارة الداخلية تطلب عقد لجان طبية لمثل تلك الشكاوي وإبداء الرأي الفني لإتمام إجراءات التحقيق وبيان الضرر ومحاكمة المتسببين في ذلك.

لقد آن الآوان لسن قوانين تقنن وتنظم ممارسة هذا الطب التخصصي حفاظاً على مصالح المرضى وصوناً لهم من فئات جشعة لا يهمها سوى المكسب المادي وليس لها رادع من ضمير أو خلق أو دين.

ومن المأسى التي قد لا يعرفها الكثيرون أن تلك

